اقتصاد

حرب على الجبهة الاقتصادية في اليمن

تعز ـ **فخر العزب**

خمدت نار الحرب العسكرية في اليمن منذ إبريل/ نيسان 2022 إثر الهدنة المعلنة بين الحكومة المعترف بها دولياً وجماعة أنصار الله (الحوثيون) برعاية أممية، غير أن الحرب انتقلت إلى جبهة جديدة هي الجبهة الاقتصادية، حيث أعلنت الحكومة الشرعية امتلاكها الكثير من أوراق الضغط على الحوثيين. في السياق أقر مجلس الوزراء عدداً من السياسات الحكومية لتنفيذ قرارات مجلس الدفاع الوطني التي تشمل تحويل حسابات وأرصدة الوحدات الاقتصادية إلى البنك المركزي في عدن، ومنع انتقال أموال الشركات العامة إلى مناطق سيطرة الحوثيين. صراع اقتصادي زادت وتيرته مع سعي الحكومة الشرعية المعترف بها دولياً إلى تجميد عدد من الموارد المالية للحوثيين، وفي مقدمتها الحوالات الخارجية، وشركات الاتصالات، وطيران اليمنية، وهي موارد هامة ظلت تغذي اقتصاد الحوثيين طوال السنوات السابقة من الصراع. وكشفت وثيقة رسمية عن توجيه من الحكومة الشرعية إلى شركات الاتصال العاملة في اليمن بنقل مقارها فنياً وإدارياً ومالياً إلى العاصمة عدن. وبحسب تقارير محلية تتجاوز إيرادات المؤسسات العامة للاتصالات الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثيين 122 مليار ريال يمني سنوياً (الدولار يساوي 533 ريالاً في مناطق سيطرة الحوثيين). وكانت الحكومة المعترف بها قد وجهت الخطوط الجوية اليمنية بتحويل جميع إيراداتها إلى حساباتها في العاصمة المؤقتة عدن، أو خارج البلاد. ونهاية مايو/أيار الماضي أصدر محافظ البنك المركزي اليمني التابع للحكومة الشرعية المعترف بها دولياً، أحمد أحمد غالب قراراً بوقف التعامل مع عدد من البنوك والمصارف وهي: بنك التضامن، بنك اليمن والكويت، مصرف اليمن والبحرين الشامل، بنك الأمل للتمويل الأصغر، بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي، بنك اليمن الدولي. كما دعا البنك المركزي اليمني بعدن الأفراد كافة والمحال التجارية والشركات والجهات الأخرى والمؤسسات المالية والمصرفية، ممن يحتفظون بنقود ورقية من الطبعة القديمة ما قبل عام 2016 ومن مختلف الفئات، إلى سرعة إيداعها في البنوك التجارية. المحلل الاقتصادي خليل الصنوي قال لـ«العربي الجديد» إن ملعب الاقتصاد مثّل خلال سنوات الحرب شريان حياة للحوثيين من خلال الموارد المالية الضخمة التي تجنيها الجماعة من شركات الاتصالات، والحوالات الخارجية، وطيران اليمنية، والجمارك، والضرائب، وميناء الحديدة، وغيرها، بالإضافة إلى الجبايات التي يتم فرضها على التجار والمواطنين، في الوقت الذي لا يوجد فيه أي التزامات مالية على الجماعة التي ترفض حتى تسليم رواتب الموظفين منذ سبتمبر/أيلول 2016».
المحلل السياسي سعيد عقلان، قال لـ«العربي الجديد» إن «القرارات الاقتصادية التي أعلنت عنها الحكومة الشرعية أخيراً جاءت بعد ضوء أخضر أميركي، بعد فشل الإدارة الأميركية في منع جماعة الحوثيين من استهداف الملاحة الدولية في البحر الأحمر وخليج عدن، وبالتالي لجأت الإدارة الأميركية إلى الورقة الاقتصادية لإجبار الحوثيين على الرضوخ وإيقاف هجماتهم، والانخراط في حل سياسي شامل ينهي الأزمة اليمنية بعد تسع سنوات من الحرب».

جناح «كاسبيرسكي» في مؤتمر الجوالات العالمي ببرشلونة، 28 فبراير 2022 (باو بارينا/فرانس برس)

معاقبة «كاسبيرسكي» الروسية

فرضت إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، عقوبات على 12 شخصاً في أدوار قيادية عليا في شركة كاسبيرسكي لاب الروسية، مشيرة إلى مخاطر متعلقة بأمن الإنترنت، بعد يوم من إعلانها عن خطط لمنع بيع برنامج مكافحة الفيروسات الخاص بالشركة الروسية. واستهدفت العقوبات قيادات في الشركة، بمن فيهم كبير مسؤولي تطوير الأعمال ورئيس العمليات أندريه تيخونوف، والمسؤول القانوني إيغور تشيخونوف، ورئيس اتصالات الشركة وآخرون. وأكد المتحدث باسم الخارجية الأميركية ماثيو ميلر أن الشركة خاضعة «لاختصاص أو سيطرة أو توجيه الحكومة الروسية التي يمكنها الحصول على بيانات حساسة». ووصف متحدث باسم كاسبيرسكي هذه الخطوة بأنها «غير مبررة»، قائلاً إنها لن تؤثر على «مرونة» الشركة، لأنها لا تستهدف الشركة الأم.

ملاحقة شركات مصرية بتهمة التحايل على الحجاج

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كلّف رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي السبت بسحب رخص 16 شركة سياحة وإحالة مسؤوليها إلى النيابة العامة بتهمة «التحايل» لتسفير الحجاج بصورة غير نظامية، على ما أفاد مجلس الوزراء.
وأفاد المجلس في بيان بأنه «تم رصد عدد 16 شركة سياحة، بصورة مبدئية، قامت بالتحايل وتسفير الحجاج بصورة غير نظامية، ولم تقدّم أي خدمات للحجاج، ومن هنا كلّف رئيس الوزراء بسرعة سحب رخص هذه الشركات، وإحالة المسؤولين إلى النيابة العامة، مع تغريم هذه الشركات لصالح أسر الحجاج الذين تسببوا في وفاتهم». وأفادت وزيرة الهجرة وشؤون المصريين في الخارج، سها جندي، بأنّ الوزارة استقبلت منذ اليوم الأوّل من موسم الحج للعام 1445 للهجرة خلال إجازة عيد الأضحى، استغاثات عديدة على خلفية أعداد المتوفين والمفقودين في صفوف حجاج مصر في السعودية، خصوصاً من بين كبار السنّ، وانقطاع الاتصال بذويهم. وأضافت، في بيان صادر الأربعاء الماضي، أنّ الوزارة بذلت جهوداً كبيرة في متابعة كلّ الحالات، بالتنسيق مع وزارة الخارجية والقنصلية المصرية في جدّة والسلطات السعودية. وقد شمل ذلك زيارات ميدانية للمستشفيات والمراكز الطبية حيث يوجد مصريون للاطمئنان على أوضاعهم والتأكد من حصولهم على الرعاية الطبية اللازمة، بالإضافة إلى اتّخاذ إجراءات نقل جثامين المتوفّين منهم. وكانت وكالة فرانس برس قد نقلت عن دبلوماسي عربي، في وقت سابق من الأربعاء، أنّ عدد الوفيات في صفوف حجاج مصر ارتفع إلى 600 على أقلّ تقدير، معظمهم بسبب ارتفاع الحرارة، الأمر الذي يرفع الحصيلة الإجمالية لوفيات الحجّ هذا العام إلى أكثر من 900 حاج. وقال ماجد شوشة عضو غرفة شركات السياحة وأحد بناة منصة البحث عن الموتى والمفقودين، ومساعدة أهالي الحجاج التعرف على أحوالهم، إن كل من ماتوا أو فقدوا ولم يستدل عليهم، هم ضحية السماسرة من تجار تأشيرات حج الزيارة. وأكد شوشة في حديث سابق مع «العربي الجديد» أن ندرة التأشيرات الرسمية، شجعت السماسرة المنتشرين في المحافظات على تسويق أعمالهم. وأكد شوشة استغلال السماسرة جهل المسافرين بالإجراءات النظامية التي تستحدثها السلطات السعودية، والتكاليف الهائلة التي فرضت على منظمي الرحلات، وطمع هؤلاء في جذب مزيد من العملاء.

أخبار

ارتفاع كبير لواردات الهند من النفط الروسي

أفادت مصادر تجارية وبيانات ملاحية وكالة رويترز بأن واردات الهند من النفط الروسي ارتفعت إلى مستوى غير مسبوق عند 2,1 مليون برميل يومياً في مايو/ أيار، مع زيادة الاقتطاع بفعل انخفاض الطلب من الصين. وجاء في البيانات أن حصة النفط الروسي

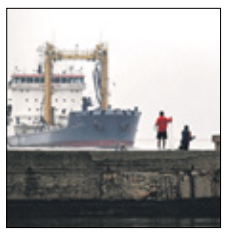

في مشتريات ثالث أكبر مستورد ومستهلك للنفط في العالم ارتفعت إلى ما يقرب من 41% الشهر الماضي. كما أظهرت أن الإمدادات من السعودية انخفضت إلى أدنى مستوياتها في عشرة أشهر بعد أن رفعت أرامكو أسعارها للشهر الثاني في مايو. وأوضحت البيانات أن الهند اشترت نحو 5,1 ملايين برميل يومياً من النفط في مايو، بزيادة 5,6% عن إبريل/ نيسان. وقفزت واردات الهند من النفط الروسي في مايو 14,7% مقارنة بإبريل، وبنحو 5,9% على أساس سنوي.

قيود وشيكة على الاستثمارات الأميركية في الصين

تقدمت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن بخطط للحد من استثمارات الأفراد والشركات الأميركية داخل الصين، مع التركيز على كبح قدرة بكين على تحقيق تقدم في قطاع أشباه الموصلات والحوسبة الكمية والذكاء الاصطناعي.
وذكرت وزارة الخزانة الأميركية، السبت، أن القواعد الجديدة التي تقترحها ستقيد الاستثمارات الخارجية في التقنيات بالغة الأهمية «للجيل المقبل من القدرات العسكرية أو الاستخبارية أو المراقبة أو الأمن السيبراني، التي تمثل أخطاراً على الأمن القومي للولايات المتحدة الأميركية».

برشلونة تسعى إلى إنهاء التأجير السياحي للشقق

تسعى برشلونة إلى وضع حد لتأجير الشقق السياحية بحلول عام 2029، لتسهيل الوصول إلى السكن للمقيمين، على ما أعلن الجمعة رئيس بلدية هذه المدينة الواقعة شمال شرقي إسبانيا والتي تستقبل ملايين السياح سنوياً. وأكد رئيس بلدية برشلونة الاشتراكي جاومي كولبوني، خلال مؤتمر صحافي، أن «برلمان كاتالونيا يسمح لنا» منذ الآن «بعدم تجديد تراخيص الشقق السياحية»، وهو ما «سيتيح لنا إعادة عشرة آلاف مسكن إلى سوق الإيجار أو البيع».
وبحسب البلدية، فإن تراخيص الشقق السياحية، التي جُددت لخمس سنوات في نوفمبر/ تشرين الثاني الفائت، ستنتهي في نوفمبر 2028. ويعني ذلك أنه «اعتباراً من عام 2029»، إذا لم تحدث أي تغييرات، فإن «الشقق السياحية كما نراها اليوم ستختفي من مدينة برشلونة»، بحسب رئيس البلدية.

اقتصاد الناس

«خلّيها تخرب» حملة في غزة لمقاطعة السلع الغالية

تشهد الأسواق في قطاع غزة ارتفاعاً متواصلاً في أسعار السلع الشحيحة أصلاً، ما دفع العديد من المواطنين إلى إطلاق حملة مقاطعة لكبح جشع التجار

غزة ـ **علاء الحلو**

انطلقت في قطاع غزة حملة لمقاطعة البضائع والمواد الغذائية ذات الأسعار الخيالية، والتي تصل إلى عشرات أضعاف أسعارها الطبيعية، في الوقت الذي يعاني فيه الفلسطينيون أوضاعاً اقتصادية متدهورة من جراء تواصل الحرب الإسرائيلية للشهر التاسع تواليا. تعالت أصوات مجموعة من الصحافيين والنشطاء الفلسطينيين بضرورة مقاطعة البضائع مرتفعة الثمن، ضمن حملة إلكترونية على مواقع التواصل الاجتماعي تحت شعار «خليها تخرب»، تطالب بعدم شراء تلك البضائع، وفي مقدمتها الفواكه والمواد الغذائية واللحوم والمواد التموينية، في مسعى لتقويض الارتفاع الجنوني في الأسعار، وعودتها إلى وضعها الطبيعي. وعلى الرغم من ندرة البضائع في الأسواق الفلسطينية نتيجة الإغلاق الإسرائيلي الكامل للمعابر منذ بداية الحرب في السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وزيادة شدة الخناق بعد السيطرة على معبر رفح مطلع مايو/أيار الماضي، إلا أن الحملة لاقت رواجاً واسعاً، خاصة في ظل التأثير المباشر لارتفاع الأسعار على الفلسطينيين الذين فقدوا بيوتهم ومدخراتهم ومصادر دخلهم، في حين يعيش نحو 1,5 مليون منهم قسوة النزوح، وانعدام مختلف مقومات الحياة.

وساهمت المطالبات بضرورة مقاطعة البضائع مرتفعة الثمن في خلق حالة من العزوف العام، الأمر الذي ألقى بظلاله على واقع الأسواق، وفساد كميات من الفواكه التي لم يتمكن التجار من حفظها بفعل الانقطاع الكامل للتيار الكهربائي، الأمر الذي شجع المزيد من المواطنين على الانضمام إلى حملة المقاطعة، أملاً في لجم الارتفاع الجنوني في الأسعار. تقول الفلسطينية كاري ثابت إنها مع فكرة مقاطعة مختلف البضائع مرتفعة الثمن، والضرب بيد من حديد على يد التجار المحتكرين، وكل من يستغل حاجة الناس إلى تلك البضائع في ظل حالة الشح الشديد، «تصل هذه البضائع بأسعار زهيدة، وبعضها يصل كمساعدات، إلا أنها تباع بأسعار خيالية لا تراعي الوضع الصعب للفلسطينيين في حرب الإبادة».

وتلفت ثابت لـ«العربي الجديد» إلى أن الأسعار المرتفعة جداً استنفدت قدرات الفلسطينيين، وتحديداً النازحين منهم، حيث صرفوا أموالهم ومدخراتهم للتنقل من منطقة إلى أخرى، ولاستئجار البيوت البديلة، أو إنشاء الخيام، إلى جانب اضطرارهم إلى شراء المواد الغذائية اللازمة والضرورية بأسعار مضاعفة عشرات المرات، في ظل انعدام البدائل. في الإطار ذاته، يوضح الفلسطيني رامي محمود أن فكرة المقاطعة جاءت نتيجة طبيعية لحالة الغلاء الفاحش للعديد من الأصناف والبضائع التي يتم استيرادها عن طريق بعض التجار «الذين يفكرون فقط في استغلال الوضع في حرب الإبادة التي يشنها الاحتلال على شعبنا». ويبين لـ«العربي الجديد» أنه لا فرق بين استغلال الفلسطينيين الذين يعيشون ظروفاً خطرة وقاسية جداً وسط الحرمان، وبين الحرب الإسرائيلية الشرسة عليهم. ويقول «بدأت التأثيرات الإيجابية للحملة بالظهور في الأسواق، حيث وصل سعر كيلو الخوخ إلى شيكل واحد بعد تلفه، فيما لا يزال يُباع جديداً بأسعار تصل إلى 20 شيكلاً». (الدولار يساوي 3,7 شواكل تقريباً). وتضمنت حملة المقاطعة جانباً آخر لنشر أسماء التجار المتورطين في ارتفاع أسعار السلع والبضائع، مع نشر تفاصيل البضائع وأسماء الشركات ومصادر توريدها، وأرقام الشاحنات، وأسماء السائقين، كذلك الأسعار الحقيقية، ومقارنتها بالأسعار المرتفعة. وعن ذلك يقول الفلسطيني محمد الحلو «من الواجب فضح كل من يتورط في استغلال الناس في هذه الظروف، بهدف إيجاد حالة من الردع التي من شأنها إلغاء مظاهر الاستغلال والغلاء والاحتكار». ويدا الفلسطيني هاني أبو دغيم بمقاطعة البضائع مرتفعة الثمن على قاعدة «لا تشترها ودعها تفسد»، ويشير إلى أهمية محاربة الغلاء في الوقت الطبيعي، وزيادة تلك الأهمية خلال الحرب التي أثرت على كافة شرائح الشعب الفلسطيني. ويلفت أبو دغيم لـ«العربي الجديد» إلى أن المقاطعة طريقة من طرق الاحتجاج التي يمكن أن تدفع وتُجبر «تجار الحروب وتجار الأزمات على خفض أسعار البضائع، أو رميها في القمامة بعد أن تفسد». يقول الفلسطيني سعدي أبو ظهير (صحافي) إنه «في ظل الارتفاع الجنوني في الأسعار واحتكار بعض التجار السلع الرئيسية التي تؤرق لغزة عبر معبر كرم أبو سالم، كان علينا بصفتنا صحافيين التدخل من أجل إثارة هذه القضية للرأي العام ووضعها أمام كل مسؤول»، مشدداً على أن التاجر المُحتكر والمُستغل يُشارك في تفاقم معاناة الشعب وزيادة عذاباته التي يكتوي بها يومياً من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

ويلفت أبو ظهير لـ«العربي الجديد» إلى أن استغلال المواطنين للبضائع الشحيحة، وعرضها بأسعار خرافية هو الدافع الأساسي لإطلاق حملة مقاطعة السلع والبضائع التي تحتكر وتستغل من قبل بعض التجار.

80%
من سكان قطاع غزة كانوا قبل الحرب الإسرائيلية يعتمدون على المساعدات التي تقدمها الجهات الدولية والإغاثية العاملة فيه، اما بعد العدوان الأخير فقد ارتفعت هذه النسبة لتشمل غالبية السكان

سوف في غزة المدمرة، 20 يونيو 2024 (محمود عيسى/ الأناضول)

المغرب

غلاء رغم تراجع التضخم

الرباط ـ **مصطفى قماس**

لا ينعكس تراجع التضخم المرتبط بالسلع الغذائية في المغرب على زيادة القدرة الشرائية للأسر، حيث لم تكفّ عن الشكوى من ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وإن بوتيرة أقل مما كانت عليه قبل عام. وتفيد المندوبية السامية للتخطيط في تقريرها الأخير الجمعة بأن معدل التضخم ارتفع في الخمسة أشهر الأولى من العام الجاري بنسبة 0,4%، بعدما بلغ في الفترة نفسها من العام الماضي 7,1%.

يبيّن التقرير أن معدل التضخم الذي شهد تراجع وتيرة ارتفاعه بقوة في مايو/ أيار، جاء بسبب تزايد أسعار السلع غير الغذائية بنسبة 1,7%، وانخفاض أثمان المواد الغذائية بنسبة 1,2%، علماً أن مستوى التضخم المرتفع في الفترة نفسها من العام الماضي كان مرده إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية بنسبة 15,6%، وأثمان السلع غير الغذائية بنسبة 1,4%. غير أنه رغم انخفاض التضخم منذ بداية العام الجاري، إلا أن القدرة الشرائية ما زالت في قلب التساؤلات التي تضغط على الحكومة، وقد اعتبر الناطق الرسمي باسم الحكومة، مصطفى بايتاس، أنه رغم انخفاض التضخم، واصلت الحكومة توفير دعم ثلاث سلع غذائية عبر صندوق المقاصة، إضافة إلى دعم المكتب الوطني للماء والكهرباء، في ظل ارتفاع أسعار المواد الأولية من أجل عدم الزيادة في فواتير الماء والكهرباء. وذكّر بدعم الأعلاف والمدخلات الفلاحية للتحكم في تكاليف الإنتاج وبالزيادات في الحد الأدنى للأجور والزيادة في أجور الموظفين التي كانت موضوع اتفاق بمناسبة عيد العمال، والدعم المباشر الذي خصت به الأسر المعوزة في الأشهر الأخيرة.

موازاة مع التدابير التي ترى الحكومة أنها تدعم بها القدرة الشرائية للأسر، عمدت في 20 مايو الماضي إلى الشروع في التقليص الجزئي من الدعم الموجه لغاز البوتان برسم العام الحالي، بما يقدر بـ 2,5 درهم بالنسبة إلى قنينة الغاز من فئة ثلاثة كيلوغرامات، وعشرة دراهم لقنينة غاز البوتان من فئة 12 كيلوغراماً (الدولار يساوي عشرة دراهم تقريباً). ويعتبر نائب رئيس الجامعة المغربية لحقوق المستهلك، محمد العربي، أن القدرة الشرائية للمواطنين لا تعكس انخفاض وتيرة ارتفاع التضخم، عازياً ذلك إلى انشغال الأسر أكثر بتطور أسعار السلع والخدمات الأساسية.

ويوضح لـ«العربي الجديد» أنه رغم انخفاض مؤشر أسعار السلع الغذائية، إلا أن الأسر تركز على التقلبات التي تطرأ على ما يشكل جوهر نفقاتها اليومية، وتنشغل أكثر بارتفاع أسعار اللحوم وبعض الخضر والفواكه التي تلبي حاجاتها اليومية. ويشدد على أن الأسر لا تلتفت كثيراً إلى انخفاض أسعار بعض السلع التي لا تطلبها يومياً. ويستفاد من آخر بحث للمندوبية أن مؤشر ثقة الأسر واصل تراجعه، حيث توقعت 76,3% من الأسر ارتفاع أسعار السلع الغذائية خلال الاثني عشر شهراً المقبلة، وهي أسعار كانت حاسمة في زيادة التضخم أو انخفاضه، وتتوقع 56,9% من الأسر، حسب بحث المندوبية، تدهور مستوى معيشتها، وصرّحت حوالى 56% من الأسر المستطلعة آراؤها من قبل المندوبية السامية للتخطيط، بأنّ إيراداتها تغطي إنفاقها، فيما استنفدت 42,4% من الأسر مدخراتها أو لجأت إلى الاقتراض. وقد لاحظت المندوبية السامية للتخطيط في تقرير صادر عنها مساء الخميس، حول تطور مستوى المعيشة، أن تداعيات التضخم وسنوات الجفاف المتكررة على الرفاه الاجتماعي أدت إلى تفاقم الفوارق الاجتماعية والمجالية في المغرب، وأكدت أن مستوى معيشة الفرد، بالأسعار الثابتة، في الفترة ما بين سنتي 2014 و2019 سجل تحسناً ملحوظاً لجميع الفئات، غير أنه شهد تدهوراً كبيراً بين 2019 و2022، حيث كان له تأثير واضح في الفئات المعوزة.

سوف في مراكش، 16 مايو 2024 (سيبنام كوسكون/ الأناضول)

أخبار العرب

قطر تراس لجنة النقل الجوي في «إيكاو»

فازت دولة قطر برئاسة لجنة النقل الجوي في منظمة الطيران المدني الدولي «إيكاو»، وانتخب ممثلو الدول الأعضاء في مجلس منظمة إيكاو عيسى عبدالله المالكي، المندوب الدائم لدولة قطر لدى المنظمة، رئيساً للجنة خلال اجتماع مجلس المنظمة الذي عقد في مقرها بمدينة مونتريال الكندية. وقال وزير المواصلات القطري جاسم بن سيف السليطي، في تصريح بهذه المناسبة، إن انتخاب دولة قطر يمثل تأكيداً من المجتمع الدولي لدورها الريادي وإسهاماتها الفعالة في إيجاد حلول لمختلف التحديات التي تواجه صناعة الطيران المدني الدولي، كما يعكس ثقة الدول الأعضاء في المنظمة بالمكانة العالمية التي تحظى بها دولة قطر في مجتمع الطيران المدني منذ انتخابها عضواً في مجلس المنظمة عام 2022. تجدر الإشارة إلى أن لجنة النقل الجوي (ATC) هي هيئة فرعية تابعة لمجلس منظمة إيكاو ومسؤولة عن تقديم المساعدة والمشورة بشأن قضايا النقل الجوي على النحو المبين في اتفاقية الطيران المدني الدولي، كما توصي اللجنة بتبني المعايير وأفضل الممارسات ذات الصلة بالنقل الجوي، وتوفر معلومات مهمة للدول المتعاقدة بهدف المساعدة في تطوير الاتفاقيات الدولية والسياسات الحكومية المتعلقة بالنقل الجوي.

ارتفاع التضخم في لبنان إلى 51,6%

أعلنت إدارة الإحصاء المركزي في رئاسة مجلس الوزراء اللبناني، في بيان، أن التغير السنوي في مؤشر أسعار الاستهلاك في البلاد لشهر مايو/ أيار 2024 سجل ارتفاعاً بلغ 51,59%، مقارنة مع شهر مايو من العام 2023، فيما ارتفع التضخم بنسبة قدرها 0,02% في مايو الماضي مقارنة مع إبريل/ نيسان 2024. أما التغير الشهري لمؤشر أسعار الاستهلاك عن شهر إبريل على صعيد المحافظات، فقد سجل ارتفاعاً في محافظة بيروت وقدره 1,47%، وفي محافظة جبل لبنان 1,83%، وفي محافظة الشمال 2,66%، وفي محافظة البقاع 1,06%، وفي محافظة الجنوب 0,27%، والنسبة الأعلى في محافظة النبطية جنوبي لبنان بمقدار 3,04%.

تقارير عربية

سياحة

عطلة العيد تنعش اقتصاد كردستان العراق

بغداد ـ **احمد عبد**

انتعشت الحركة السياحية في إقليم كردستان العراق، خلال عطلة عيد الأضحى التي امتدت إلى أكثر من أسبوع، حيث قصد مناطق الإقليم مئات الآلاف العراقيين من المحافظات الأخرى بسبب الأجواء المعتدلة والمناطق السياحية في معظم مناطق الإقليم الجبلية.

ويمتلك إقليم كردستان العراق مقومات سياحية فريدة في بلد شهد سنوات حرب طويلة، فإلى جانب الوضع الأمني المستقر، يحتضن عدداً كبيراً من المعالم التاريخية والأثرية، ويمتاز بجمال طبيعته من الأنهار والينابيع والشلالات والمناطق الجبلية المرتفعة والسهول والمحميات الطبيعية. ويضم الإقليم، 3100 موقع يقدم الخدمات السياحية، بما في ذلك المراكز السياحية والفنادق والمطاعم والموتيلات والمقاهي وقاعات الحفلات وغيرها من المرافق السياحية، منها 1075 موقعاً سياحياً في عموم الإقليم، يضم 625 فندقاً و370 موتيلاً و80 قرية سياحية، فضلاً عن نحو 800 مطعم ومقهى. وبحسب إحصائيات هيئة سياحة الإقليم، زار محافظة أربيل خلال عطلة العيد 117 ألف سائح، في حين زار محافظة السليمانية 125 ألف سائح، ومدينة حلبجة 84 ألف سائح، ومحافظة دهوك 70 ألف سائح، مبينة أن مجموع الزوار بلغ نحو 396 ألف سائح.

عدد السياح ناهز 400 ألف شخص توزعوا على أكثر من منطقة

وقال المتحدث باسم هيئة السياحة في إقليم كردستان إبراهيم عبد المجيد، لـ«العربي الجديد»، إن أعداد السائحين الذين زاروا مناطق إقليم كردستان العراق فاقت التوقعات، لأنّ التقديرات الأولية للسلطات المحلية كانت تتوقع أن يصل عدد الزائرين إلى نحو 300 ألف.

وأضاف عبد المجيد أنّ هذه الإحصائية تشمل الزوار القادمين من خارج العراق ومحافظات الوسط والجنوب، وجرى تسجيل هذه الأعداد وفقاً لبيانات الإحصاء المسجلة في المنافذ الرئيسية البرية والجوية، وأشار عبد المجيد، إلى أن الإدارات المحلية في عموم مناطق الإقليم وفرت المتطلبات الأساسية لاستقبال الزوار، وأن الإقبال على زيارة الإقليم لما يمتاز به من بنية سياحية متطورة وخيارات متعددة تتلاءم مع الذوق العام للعائلات العراقية. وقال ياسر تركي، صاحب شركة نقل سياحي، إن المواطنين يفضلون السفر إلى محافظات شمال العراق لأسباب عديدة، منها عدم إمكانية السفر إلى الخارج وقرب المكان وعدم سماح لموظفي معظم الوزارات العراقية بالسفر إلى الخارج. وأضاف تركي، لـ«العربي الجديد»، أن الكثيرين يلجؤون إلى الوجهات الأقل تكلفة بحثاً عن تغيير الأجواء والاستجمام وتخفيف ضغوط العمل والتخلص من حرارة الجو المرتفعة في وسط وجنوب العراق، فضلاً عن زحمة السير وانقطاع التيار الكهربائي، إلى جانب انتهاء ضغوط الامتحانات التي دفعت العائلات العراقية إلى البحث عن متنفس خلال العطل الطويلة مثل عطلة عيد الأضحى وبين تركي أنّ شركته وضعت برنامجاً تنافسياً دون رفع أسعار التذاكر في الأعياد، وأن تكلفة السفر إلى محافظات الإقليم لا تتجاوز الـ 100 دولار للشخص الواحد ولمدة خمسة أيام، بضمنها حساب المبيت والنقل. وأشار، إلى أن السلطات المحلية في إقليم كردستان العراق سهلت دخول القوافل السياحية من بقية المحافظات، بالإضافة إلى توفير البيئة الآمنة والمناسبة لقضاء إجازة ممتعة للعائلة العراقية. وانتقد تركي، استغلال بعض أصحاب الفنادق والمطاعم للزوار، حيث ارتفعت الأسعار فيها إلى حد كبير قياساً عما كانت عليه في السنوات الماضية، مبيناً، أهمية تشديد الرقابة ووضع حد لعمليات الاستغلال والاحتيال على السياح. وقال الباحث الاقتصادي، علي عواد، إن إيرادات القطاع السياحي تشكل أحد أعمدة الاقتصاد العام للدولة، لما لها من أهمية في توزيع المهام وتعدد خيارات الاستثمار السياحي، وما يشهده الإقليم من نهوض في هذا الجانب يدعو إلى التفاؤل خلال السنوات القادمة. وبين عواد، خلال حديثه لـ«العربي الجديد»، أن حجم الاستثمار السياحي في إقليم كردستان خلال أربع سنوات، بلغ أكثر من 7 مليارات دولار، وراس المال المستثمر في هذا القطاع يحتل المرتبة الاولى مقارنة بالقطاعات الأخرى وبنسبة 42,88%، وفقاً للإحصائيات الرسمية. وأضاف، أن أهمية القطاع السياحي تكمن في توفر فرص العمل والمستوى العالي للإيرادات المالية للفنادق والمطاعم والمقاهي، وهذا يعتمد على طبيعة سياسة الإقليم الاقتصادية في آلية استثمار هذا الإيراد من خلال الاستحصال والرسوم الضريبية المعتمدة. وبين عواد، أن الأرقام المعلنة من هيئة السياحة بشأن الأعداد التي دخلت إلى الإقليم يمكن الاستفادة منها بأقصى درجة ممكنة، من خلال السيولة المالية التي تدفقت إلى قطاعات الإقليم التي تقدر بحدود 600 مليار دينار عراقي سنوياً (بحدود 45 مليون دولار). وأوضح، أن مواسم السياحة والإجازات تساهم في كسر عصا الكساد الحاصل في الفصول الأخرى، ويساهم إلى حد كبير في انتعاش الأسواق والحركة التجارية وقطاعات النقل والصحة والقطاعات الاقتصادية الأخرى. وشدد عواد، على أهمية الاستثمار الأمثل لملف السياحة وتطوير المواقع السياحية في الإقليم ورفع السيولة المالية من خلال إحالة المصايف والسفوح الجبلية والمواقع المكتشفة إلى الاستثمار.

الأضحى في السليمانية، 15 يونيو 2024 (فريد محمود/ الأناضول)

السودان

الجنيه يهبط مع توسع السوق السوداء

الخرطوم ـ **عاصم إسماعيل**

انفلتت أسعار العملات الأجنبية في السودان في ظل السباق المحموم بين البنوك والسوق السوداء، بعدما وصل سعر الدولار إلى 1940 جنيهاً، بينما زادت البنوك السودانية سعرها ليصل إلى 1700 جنيه مقابل الدولار في وقت تعاني فيه البنوك السودانية أيضاً من شح النقد الأجنبي والمحلي، ما فاقم من وتيرة الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد. ومع تفاقم الأزمات، لم تتخذ الجهات الرسمية قراراً بوقف التدهور غير المسبوق في العملة السودانية، وأصبحت السوق السوداء المتحكم الأساسي في الأسعار، ما زاد الضغوط على الاقتصاد. وتوقع خبراء أن يصل التدهور غير المسبوق في سعر الدولار إلى أكثر من ثلاثة آلاف جنيه نتيجة استمرار الحرب للسنة الثانية على التوالي، ما يؤدي إلى زيادة وتيرة الفقر ومعدلات البطالة واضطرابات الأسواق، والنقص في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، كما ظهر حالياً في ندرة الوقود وانقطاعات الكهرباء وأنعدام المياه. واعتبروا أن السوق السوداء ظلت تلعب دوراً أساسياً في تمويل الأنشطة العسكرية وتعزيز الاقتصاد غير الرسمي، ما يقوض السياسات النقدية والمالية للدولة.

ونتجت عن السباق بين السوقين الرسمية والموازية لشراء العملات زيادة في الطلب على النقد الأجنبي مقارنة بالعرض، حيث تعاني المصارف السودانية من قلة النقد المحلي «كاش» وعمدت بعض البنوك إلى تحديد سقف للسحوبات اليومية من حسابات العملاء، وشكا عملاء من عدم حصولهم على رواتبهم الشهرية وقالوا إنهم ينتظرون لفترات طويلة للحصول على النقد، ما فسره مختصون بأنه بداية الانهيار للنظام المصرفي الذي يعيش فوضى غير مسبوقة في تاريخه. وفي السياق نفسه، تسعى البنوك السودانية إلى تضييق الفجوة بين السعر الرسمي والموازي للعملات الأجنبية لجذب العملات الأجنبية، وسط معاناتها من نقص كبير في العملة الأجنبية لتلبية الاحتياجات الحكومية المتزايدة بسبب استمرار الحرب وتوقف الصادرات وعزوف المواطنين من التعامل مع البنوك.

يقول الاقتصادي إبراهيم توفيق لـ«العربي الجديد» إن بنك السودان أصدر توجيهات للبنوك بضرورة توفير العملة الصعبة من دون تحديد سقف للسحوبات، في محاولة منه لتغطية متطلبات استيراد السلع الأساسية التي شارفت على الانتهاء مع توقف القطاع الخاص عن الاستيراد، خاصة بعد الأزمة الكبيرة التي يشهدها السودان في ما يتعلق بندرة الوقود والقمح والدقيق. ورغم القرارات التي صدرت من بنك السودان ووزارة التجارة بإيقاف ومعاقبة عدد من الشركات التي لم تورد حصائل صادراتها، إلا أن القرار لم يغير في واقع الحال شيئاً لتوقف تلك الشركات عن العمل، لم يحدث، وهنا لا بد أن تكون هذه العملية بمقابل مجز للمصدرين ووسط سياسات تحفيزية واسعة.

وأجمع اقتصاديون على أنه إذا كان رفع سعر الصرف في البنوك لتجسير الفجوة بين البنوك والسوق السوداء يساعد الشركات في دفع حصائل الصادرات فهو أمر إيجابي، أما إن كان لتحفيز الصادر فالأمر لن يحقق أهدافه.

البنوك السودانية يشكل ضرراً على البنوك لما في ذلك من آثار سلبية على قيمة الأصول المملوكة لها، وليس من مصلحتها زيادة سعر العملات الأجنبية، وبالتالي هي لا تسعى إلى ذلك، نسبة للطلب العالي على العملات الأجنبية في مقابل محدودية المعروض. وطالبوا البنك المركزي بتبني سياسات للحد أو التقليل من الطلب والعمل على زيادة العرض من الصادرات وتحويلات المغتربين بوضع سياسات تحفيزية.

ولكن الاقتصادي محمد النابر يرى أن التعديلات التي تقوم بها البنوك السودانية أمر طبيعي في ظل الوضع الحالي، باعتبار أن سياسة بنك السودان قبل الحرب تمنح البنوك حرية رفع سعر الصرف حسب المعطيات والمتطلبات، وهذه ضرورة لجذب تدفقات النقد الأجنبي.

ويضيف أنه في حال استمرت الفجوة بين البنوك والسوق الموازية فلن يحقق رفع سعر الصرف الغرض المنشود منه، كما أن تحقيق الأهداف مرهون بتساوي الأسعار بين البنوك والسوق الموازية. ويتابع: «واضح أنه لا تزال هنالك فجوة موجودة لكن القفزة التي حدثت في أسعار البنوك كان الدافع الأساسي لها جذب عائدات الصادر إلى البنوك ومن ثم استبدالها بالعملة المحلية، وهذا ما لم يحدث، وهنا لا بد أن تكون هذه العملية بمقابل مجز للمصدرين ووسط سياسات تحفيزية واسعة.

ارتفاع سعر الإسمنت في لبنان

أعلن الناطق الرسمي باسم «تجمع الناشطين البيئيين» في لبنان، جورج قسطنطين العيناتي، في بيان أنه «سيتم الادعاء على وزير الصناعة جورج بوشكيان لرفع سعر طن الإسمنت أكثر من ضعفي الثمن الذي حدّده مجلس الوزراء السابق استناداً إلى اقتراح وزير الصناعة السابق»، مؤكداً أن «لا بديل عن استيراد الإسمنت الذي يصلنا بأقل من نصف الثمن الاحتكاري الذي تبيعه شركات الترابة للشعب اللبناني مغشوشاً بنسبة كبيرة من التراب الأبيض الملحون غير المعالج ملوناً برماد الفحم الحجري والبترولي». وأضاف «نحن اليوم أمام أخطر جرائم الإبادة الجماعية لم يرتكبها جيش عدو، بل ارتكبتها حكومة ضدّ شعبها، حين تحوّلت إلى شريك أساسي لشركات الترابة في القضاء على الإنسان والطبيعة وقتل وإصابة معظم أهل الكورة والشمال بالسرطان والأمراض الأخرى.

أخبار العالم

الصين ترفع قدرة توليد الطاقة الكهروضوئية

أكد جانغ جيانهوا، رئيس الهيئة الوطنية للطاقة في الصين أن بلاده تواصل تحسين هيكل استهلاك الطاقة وتعزيز التنمية الخضراء، منخفضة الكربون إلى مستويات جديدة. ونقل التلفزيون المركزي الصيني «سي سي تي في» عن جانغ قوله إن الصين حققت تقدماً كبيراً في أمن الطاقة ومستويات الإمداد المستقر منذ المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني في عام 2012، مشيراً إلى أن البلاد استمرت في تحسين هيكل استهلاك الطاقة خلال هذه الفترة. وأضاف جانغ أنه بين عامي 2013 و2023، ارتفع إجمالي إنتاج الطاقة الأولية بنسبة 35%. لافتاً إلى القدرة المركبة لتوليد طاقة الرياح بما يقرب من خمسة أضعاف، فيما زادت القدرة المركبة لتوليد الطاقة الكهروضوئية بأكثر من 30 ضعفاً.

وزير اقتصاد ألمانيا يدافع عن الرسوم على الصين

قال وزير الاقتصاد الألماني روبرت هابيك لمسؤولين صينيين في بكين السبت إن الرسوم الجمركية التي يقترح الاتحاد الأوروبي فرضها على سلع صينية ليست «عقوبة». وزيارة هابيك للصين هي الأولى التي يقوم بها مسؤول أوروبي كبير منذ أن اقترح التكتل فرض رسوم باهظة على واردات السيارات الكهربائية صينية الصنع لمكافحة ما يعتبره الاتحاد الأوروبي دعماً مفرطاً. وقال هابيك في أولى جلسات «حوار المناخ والتحول» بين البلدين «من المهم فهم أن هذه ليست رسوماً عقابية». وأضاف أن دولاً مثل الولايات المتحدة والبرازيل وتركيا استخدمت الرسوم العقابية، لكن الاتحاد الأوروبي لا يفعل ذلك. وتابع «أوروبا تفعل الأشياء بشكل مختلف».